

## عناصر المادة

مفاهيم لترشيد الجهاد (5) جهاد لا إفساد (الجزء الأول)

مفاهيم لترشيد الجهاد (5) جهاد لا إفساد (الجزء الثاني)

مفاهيم لترشيد الجهاد (5) جهاد لا إفساد (الجزء الأول)

توطئة:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد شرع الله -تعالى- الجهاد في سبيله لإقامة دينه في الأرض، وتكون كلمة الله هي العليا، ويخرج الناس من ظلمات الكفر والجهل إلى نور الإسلام، وينعموا بالعدل ومنع الظلم والفساد، قال تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انتَهُوا فَلَا عُدُوانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} [البقرة: 193].

وقال صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: (انفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِي اللَّهُ بِكَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمُرُ النَّعْمَ) رواه البخاري، ومسلم.

وقال ربعي بن عامر رضي الله عنه لرسمه: "الله أبتعدنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام" ذكره في البداية والنهاية، وغيره.

(1)

ولما كان حمل السلاح والقتال مظنة التعذيب والظلم فقد حذر الشرع من الفساد والإفساد في الأرض، قال تعالى: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} [الأعراف: 56]، وقال تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشَهِّدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ} (204) وَإِذَا تَوَلَّ سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (205) وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ أَخْذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْأُثْمِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمَهَادُ} [البقرة: 204 \_ 206].

قال القرطبي في "تفسيره": "الآية بعمومها تعم كل فساد كان في أرض أو مال أو دين".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الغَزُوْغَزُوْنَ، فَأَمَّا مَنْ أَبْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ، وَأَطْعَمَ الْإِمَامَ، وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ، وَيَا سَرَّ الشَّرِيكَ، وَأَجْتَبَ الْفَسَادَ، فَإِنَّ نَوْمَهُ وَتُبَهْهُ أَجْرُ كُلِّهِ، وَأَمَا مَنْ غَرَّ فَخْرًا، وَرَيَاءً، وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ) رواه أبو داود، والنسائي.

قال الطبيبي في "شرح المشكاة": "أي لم يعد من الغزو رأساً برأس بحيث لا يكون له أجر ولا عليه وزر، بل وزره أكثر؛ لأنَّه لم يغز لله، وأفسد في الأرض".

وقد (بعث النبي) في بعض الغزوات منادياً ينادي في الناس: أنَّ مَنْ ضيق منزلة، أو قطع طريقاً، فلا جهاد له) رواه أبو داود،

قال المناوي في "التسهير": "(فَلَا جِهَادٌ لَّهُ أَيْ كَامِلًا أَوْ لَا أَجْرٌ لِهِ فِي جِهَادِهِ".

لذا فإنَّه ليس كل من حمل السلاح، أو أعلنَ الجهاد، أو قاتلَ العدو كان مجاهدًا حقًا، أو حصل على أجرِ الجهادِ ونال بركته، فقد أخْبَرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرجل قد يقاتل بنية غير صحيحة، أو لغاية محرمة، وشهد لبعض من قاتل معه بالنار لسوء خاتمتها، وحذَّرَ من الخوارج الذين يحسنون القيل والقال ويعرفون الشعارات ثم يسيئون الفعل.

فيجب على المجاهد أن يتعرَّف على أحكام حمل السلاح والتعامل مع الأعداء؛ ليكون قاتله جهادًا في سبيل الله، ويكون عمله إصلاح لا إفساد.

(2)

ولحماية هذا الجهاد من الانحراف أو الظلم فقد وضع له الشارع ضوابط عديدة، من أهمها:

#### 1- مشروعية الهدف والغاية:

وذلك لأنَّ تكون غايةَ الجهاد إعلاءَ كلمة الله تعالى، قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلَيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ) رواه البخاري، ومسلم.

وأن يكون القتال لسببٍ مشروعٍ ومن ذلك:

أ / دفع اعتداء المعتدين: قالَ تعالى: {وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [البقرة: 190]، وقالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ) رواه أبو داود، والترمذى، وقال أيضًا: (قَاتَلْ دُونَ مَالِكَ، حَتَّى تَكُونَ مِنْ شُهَدَاءِ الْآخِرَةِ، أَوْ تَمْنَعَ مَالِكَ) رواه النسائي.

ب / أو نصرة المستضعفين: قالَ تعالى: {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلَدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا} [النساء: 75].

ج / أو الدفع عن الفتنة في الدين: قالَ تعالى: {يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ فُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفُرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقُتْلِ} [البقرة: 217].

#### 2- الحرص على هداية الناس:

فعن سليمانَ بنَ بُريدةَ عن أبيه، قالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جِيشٍ أَوْ صَاحِبٍ يَتَقَوَّى اللهُ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، وَقَالَ: (إِذَا لَقِيتَ عَدُوكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ، -أَوْ خَلَالٍ- فَإِنْتُهَا أَجَابُوكَ إِلَيْهَا، فَاقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفُّ عَنْهُمْ؛ ادْعُهُمْ إِلَى إِسْلَامٍ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفُّ عَنْهُمْ) رواه أبو داود.

قال الماوردي في "الأحكام السلطانية": "من لم تبلغهم دعوة الإسلام ... فيحرم علينا الإقدام على قتالهم غررة وبياناً بالقتل والتحريق، وأن نبدأهم بالقتل قبل إظهار دعوة الإسلام لهم".

وقال النووي في "المجموع": "إنَّ كَانَ الْعُدُوُّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُمُ الدُّعَوةُ لَمْ يَجُزْ قَتَالُهُمْ حَتَّى يَدْعُوهُمْ إِلَى إِسْلَامٍ، لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمُ الْإِسْلَامُ قَبْلَ الْعِلْمِ".

#### 3- تحريم الغدر والخيانة:

فإِلَّا إِسْلَامُ دِينِ الصِّدْقِ، وَالْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ وَالْعَهْدِ مَعِ الْجَمِيعِ مُسْلِمِينَ وَكُفَّارًا، مُسَالِمِينَ وَمُحَارِبِينَ.

ففي حق الكفار المسلمين قالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (زَمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبِلُ مِنْهُ صَرْفٌ، وَلَا عَدْلٌ) رواه البخاري، ومسلم.

قال النووي في "شرح مسلم": "المراد بالذمة هنا الأمان. معناه: أنَّ أمان المسلمين للكافر صحيح، فإذا أمنَ به أحد المسلمين، حُرم على غيره التعرُض له، ما دام في أمان المسلم".

وقال ابن حجر في "فتح الباري": "قيل: الصرف التوبة، والعدل الفدية. وقيل: الصرف النافلة، والعدل الفريضة، نُقل ذلك عن الحسن البصري وعن الجمهور عكسه. وقيل: الصرف الحيلة، والعدل الدية أو الفدية".

وفي حال الكفار الذين يخشى من غدرهم قال تعالى: {وَإِمَّا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَبْنِدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ} [الأనفال: 58].

أما في حال الكفار المحاربين فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اتَّمَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)، رواه أبو داود، والترمذى.

قال الشوكاني في "نيل الأوطار": "وقوله: (وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ) فيه دليل على أنه لا يجوز مكافأة الخائن بمثل فعله فيكون مختصاً لعوم قوله تعالى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَاتِهِ سَيِّئَاتٌ مِّثْلُهَا}، وقوله تعالى: {وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوَقِبْتُمْ بِهِ}، وقوله تعالى: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}."

#### 4- قتال من كان أهلاً للقتال:

وهذا أصل عام قرته الشريعة في العديد من النصوص، كقوله تعالى: {وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [البقرة: 190]، فيحرم قتال كل من:

أ- النساء والأطفال، وفي بُريءَةٍ -رضي الله عنه-. قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرَ أميراً على جيش، أو سرية، أو صاحبَ في خاصَّته بتقوى الله، ومنْ معه من المسلمين خيراً، ثم قال: (اغْزُوْ باسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوْ وَلَا تَغْلُوْ، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمْتَلِّوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلَيْدًا) رواه مسلم.

وقد أنكر الرسول صلى الله عليه وسلم قتل النساء في عدة أحاديث: فمن نافع، أنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُولَةً، «فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبَّيَّانِ» رواه البخاري، ومسلم.

قال النووي في "شرح مسلم": "أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والأطفال إذا لم يقاتلوا". وقد أوصى أبو بكر الصديق جيش المسلمين بقيادة يزيد بن أبي سفيان رضي الله عنهم بقوله: "... وَلَا تَقْتُلُوا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا وَلِيدًا...".

بـ- كما أنه نهى عن قتل المرضى الذين لا يستطيعون القتال، كالأعمى، والأعرج، والزمني (المصاب بعاهة لا يستطيع معها القتال)، ورجال الدين من الرهبان وغيرهم، وعامة الناس من الفلاحين، والخدم من ليسوا من أهل الممانعة ولا المقاتلة.

والأصل في هذا قوله تعالى: {وَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [البقرة: 190].

وقد رأى صلى الله عليه وسلم الناس مجتمعين على امرأة مقتولة فبعث رجلاً فقال: (قُلْ لِخَالِدٍ لَا يَقْتُلَنَ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا) رواه أبو داود. والعسيف: هو الخادم الذي حمل المtau دون أن يقاتل.

وفي وصية أبي بكر لزيد بن أبي سفيان رضي الله عنهم: "إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنفُسَهُمْ لِلَّهِ، فَدَعُوهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنفُسَهُمْ لَهُ" أخرجه مالك في الموطأ

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "انقُوا الله في الفلاحين، فلا تقتلهم إلا أن ينصبوا لكم الحرب" أخرجه البيهقي في السنن الكبرى.

قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى": "إِنَّمَا كَانَ أَصْلَ الْقَتْالِ الْمَشْرُوْعُ هُوَ الْجَهَادُ وَمَقْصُودُهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ كَلِهُ لِلَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلَيَا، فَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ هَذَا قَوْلَتْ بِإِنْفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمَمَانَةِ وَالْمَقَاتَلَةِ كَالنِّسَاءِ

والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم فلا يقتل عند جمهور العلماء؛ إلا أن يقاتل بقوله أو فعله ... لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله.

#### حالات مستثناة:

دللت النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم على استثناء ثلاثة حالات من منع القتل لما سبق، كما يلي:  
الأولى: الاشتراك في القتال.

قال ابن حجر في "الفتح" عن قوله صلى الله عليه وسلم: (مَا كَانَ مفهومه أَنَّهَا لَوْ قَاتَلَتْ لَقُتِلَتْ): "فَإِنَّ مفهومه أَنَّهَا لَوْ قَاتَلَتْ لَقُتِلَتْ".  
وقال الكاساني في "بدائع الصنائع": "وكذا لو حَرَضَ عَلَى الْقَتْالِ أَوْ دَلَّ عَلَى عُورَاتِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ كَانَ الْكُفَّارُ يَنْتَفِعُونَ بِرَأْيِهِ، أَوْ كَانَ مَطَاعًا، وَإِنْ كَانَ امْرَأً أَوْ صَغِيرًا، لَوْجُودُ الْقَتْالِ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى".

الثانية: في حال التبييت والغاريات الحربية إذا احتج إلىه ولم يمكن التحرز من قتلهم، فيقتلون تبعاً لا قصداً؛ لعدم القدرة على التمييز بينهم وبين غيرهم من المقاتلين.

عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَلَامَةَ، قَالَ: (سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الدَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟ يُبَيِّنُونَ فِي صِبَابِوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ؟ فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ) أخرجه البخاري ومسلم.

قال ابن حجر في "الفتح": "وَمَعْنَى الْبَيَاتِ الْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ: أَنْ يُغَارَ عَلَى الْكُفَّارِ بِاللَّيلِ، بِحِيثِ لَا يُمِيزُ بَيْنَ أَفْرَادِهِمْ".

قال الخطابي في "معالم السنن": "يريد أنهم منهم في حكم الدين وإباحة الدم، وفيه بيان أن قتلهم في البيات وفي الحرب إذا لم يتميزوا من آبائهم وإذا لم يتوصلا إلى الكبار إلا بالإتيان عليهم جائز".

ويدخل في هذا: رميهم بما يعم كالصواريخ والقاذفات والقنابل وغيرها، في حالة الحصار، أو ضرب المقرات والثكنات، أو الرد على قصف القرى والبلدات بالمثل؛ لأنَّه لا يمكن التمييز بين المقاتلين وغيرهم في هذه الحالات.

قال ابن رشد في "بداية المجتهد": "وَاتَّفَقَ عَوَامُ الْفَقَهَاءِ عَلَى جَوَازِ رَمِيِ الْحَصُونَ بِالْمَجَانِيقِ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا نِسَاءٌ وَذُرِّيَّةٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لَمَّا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَصَبَ الْمَنْجِنِيقَ عَلَى أَهْلِ الطَّافَةِ".

الثالثة: إذا تَرَسَّ بِهِمُ الْعُدُوُّ وَاتَّخَذُوهُمْ دَرَوِعًا بِشَرِيكَةٍ بِحِيثِ لَا يَقْدِرُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَهَاجِمَتِهِ فِي ثَكَنَاتِهِ أَوْ حَصُونَهُ أَوْ آلِيَاتِهِ أَوْ أَنْتَنَاهُ اِنْسَحَابَهِ إِلَى بِإِصَابَةِ هُؤُلَاءِ الْمُتَرَسِّ بِهِمْ، فَيُجُوزُ لِلْمُجَاهِدِينَ ضَرْبُ الْأَعْدَاءِ وَإِنْ أَدَى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ هُؤُلَاءِ بِغَيْرِ خَلَافٍ بَيْنَ الْفَقَهَاءِ، بِشَرِطٍ: أَنْ لَا يَمْكُنُ إِصَابَةِ الْعُدُوِّ إِلَّا بِضَرْبِ التَّرَسِ، وَتَحَشِّي قَصْدِ ضَرْبِ التَّرَسِ مَا أَمْكَنَ".

قال ابن قدامة في "المغني": "إِنْ تَرَسُوا فِي الْحَرْبِ بِنِسَائِهِمْ وَصَبِيَّهُمْ، جَازَ رَمِيُّهُمْ، وَبِقَصْدِ الْمَقَاتِلَةِ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَمَاهُمْ بِالْمَنْجِنِيقِ وَمَعْهُمُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَلَأَنَّ كَفَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ يَفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجَهَادِ، لَأَنَّهُمْ مَتَى عَلِمُوا ذَلِكَ تَرَسُوا بِهِمْ عَنْ خَوْفِهِمْ فَيَنْقُطُعُ الْجَهَادُ".

#### 5- تحريم قتل رسول الأعداء:

فقد قال صلى الله عليه وسلم لأبي رافع عندما كان رسولاً للمشركين: (إِنَّمَا لَا أَخِسُّ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبِسُ الْبُرْدَ) رواه أبو داود، وأحمد.

ويعني (لَا أَخِسُّ بِالْعَهْدِ): لا أنقض العهد، ولا أفسده و(البرد): جمع بريد وهو الرسول.

وقال صلى الله عليه وسلم لرسولي مسيلمة وقد كانوا مرتدين: (أَمَّا وَاللَّهُ لَوْلَا أَنَّ الرَّسُولَ لَا تُقْتَلُ لَصَرَيْتُ أَعْنَاقَكُمْ) رواه أبو داود، وأحمد.

قال العظيم أبيادي في "عون المعبد": "فيه دليل على تحريم قتل الرسل الواصليين من الكفار وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام".

وذلك لأن الرسل آمنون حتى يبلغوا الرسالة؛ قال الشرقاوي في "حاشيته على التحرير": "(قوله إلا الرسل) أي: وإن كان معهم

كتاب بتهديد أو قول بتهديد".

## 6- النهي عن التمثيل بالقتل:

والتمثيل هو قطع أعضاء المقتول كأذنيه وعينيه وأنفه وأرأسه، وبقر بطنه، ونحو ذلك.

فالالأصل أنَّ التمثيل بالكفار محرم، إلا إنْ كان من باب الممااثلة، ففي حديث بريدة السابق: (ولا تمثلا).

و الحديث سُمِّرَةً بنَ جُنْدُبٍ وعمران بن حصين رضي الله عنهما: (كان نبي الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَحْتَثُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُثَلَّةِ) رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

قال ابن عبد البر: "والمثلة محَرَّمة في السنة المجمع عليها".

لكن تجوز المثلة من باب المعاملة بالمثل، لقوله تعالى: {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ للصَّابِرِينَ} [النحل: 126].

قال ابن تيمية في "الفتاوى": "أما التمثيل في القتل فلا يجوز إلا على وجه القصاص".

## وقد أجاز أهل العلم التمثيل بشروط:

أ / ألا تكون بالحرق بالنار، لقوله صلى الله عليه وسلم: (إِنِّي كُنْتُ أَمْرُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا بِالنَّارِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ أَخْذَتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا) رواه البخاري.

وفي لفظ آخر: (إِنَّهُ لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذَّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير.

ب / ألا تكون بفعل محرم، وقال ابن قدامة في "المغني": " وإن قتله بما لا يحل لعينه [أي لطريقة القتل عينها]، مثل إن لاطَ به فقتله، أو جرَّعَه خمراً أو سحره، لم يقتل بمثله اتفاقاً، ويعدل إلى القتل بالسيف".

## ومن القتل المحرم:

الذبح بالسكين؛ إذ لا يصح هذا الفعل عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو صحابته.

قال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم": "والإحسان في قتل ما يجوز قتله من الناس والدواب إزهاق نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها وأوحادها من غير زيادة في التعذيب، فإنه إيلام لا حاجة إليه.

وهذا النوع هو الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث... والمعنى: أحسنوا هيئة الذبح، وهيئة القتل، وهذا يدل على وجوب الإسراع في إزهاق النفوس التي يباح إزهاقها على أسهل الوجوه... وأسهل وجوه قتل الآدمي: ضربه بالسيف على العنق".

وقال ابن تيمية في "الفتاوى": "القتل المشروع: هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه؛ لأن ذلك أروع أنواع القتل".

أما قوله تعالى: {فَإِنَّا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرِبُوا الرِّقَابِ} فهذه الآية عن قتل الكفار حال التحام الصوفوف في الحرب، فيجوز حينئذ قتل الكافر المحارب بأي طريقة ممكنة لضرورة الحرب، وجاء التعبير بالضرب مناسباً لطبيعة المعركة وما فيها من شدة وقسوة.

قال ابن كثير في تفسيره: "أي: إذا واجهتموهم فاحصدوهم حسداً بالسيوف".

ثم إن "ضرب الرقاب" يختلف عن "الذبح بالسكين".

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لنفرٍ من قريش بعد أن أكثروا من ايذائه وهو يطوف: (أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْשَرَ قُرَيْشٍ: أَمَا وَالَّذِي نَفَسْتُ مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ) رواه أحمد.

فالذبح هنا كنা�ية عن القتل، كما في قوله تعالى: {وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العَذَابِ يُذْبِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ

وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ}

قال السمعاني: "معنى قوله: {يذبحون أبناءكم} أي: يقتلون".

وقال الحَمِيدِي فِي "تَفْسِيرِ غَرِيبِ الصَّحِيحَيْنَ": (وَقَوْلُهُ: أَمْرَنِي أَنْ أَحْرِقَ قُرْبَشًا): كِنَائِيَّةٌ عَنِ الْقَتْلِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (جِئْتُكُمْ بِالذِّبْحِ).

ويؤكِّد ذلك أن هؤلاء الأشخاص الذين توعدهم النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا الوعيد، كأبي جهل وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وغيرهم ممن ورد ذكرهم في الروايات: لم يذبح أحداً منهم بالسكين، بل كان مصيرهم القتل ضرباً بالسيف في غزوة بدر كسائر قتلى المشركين.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةَ (لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذِّبْحِ) لَمْ يَقُلْهَا النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ، وَلَا لِعُمُومِ قُرَيْشٍ، بَلْ لِبَعْضِ مِنْ اشْتَدَّتْ أَذِيَّتِهِ مِنْهُمْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهَا شَعَارًا عَامًا مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ وَالْكُفَّارِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ !!

- وقد ثبت قطع الرأس بعد الموت في عدد من الحوادث، وهذا من المثلة وليس طريقة للقتل، أما الذبح فلم يُعرف إلا عن الخوارج الأولين.

وينظر فتوى: ما حكم ذبح أسرى الأعداء بالسكين؟ وهل هو فعلًا سنة نبوية يمكن اتباعها؟

ج - أَنْ يَتَرَبَّ عَلَى الْمُثْلَةِ مَقْصِدُ صَحِيحٍ رَاجِحٍ، أَمَّا إِنْ تَرَبَّ عَلَى الْمُثْلَةِ ضَرَرٌ أَعْظَمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ: فَتَحْرِمُ.

قال السرخسي في "الشرح الكبير": "أَكْثَرُ مَشَايِخِنا - رَحْمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ كَبْتٌ وَغَيْظٌ لِلْمُشْرِكِينَ، أَوْ فَرَاغٌ قَلْبٌ لِلْمُسْلِمِينَ، بِأَنَّ كَانَ الْمَقْتُولُ مِنْ قَوْادِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ عَظَمَاءِ الْمَبَارِزِينَ فَلَا يَأْسُ بِذَلِكَ".

وقال ابن تيمية: "الْمُثْلَةُ حَقٌّ لَهُمْ، فَلَهُمْ فَعْلَاهَا لِلْإِسْتِيَافَةِ وَأَخْذِ الثَّأْرِ، وَلَهُمْ تَرْكُهَا وَالصَّبْرُ أَفْضَلُ، وَهَذَا حِيثُ لَا يَكُونُ فِي التَّمثِيلِ بِهِمْ زِيادةٌ فِي الْجَهَادِ، وَلَا يَكُونُ نَكَالًا لَهُمْ عَنْ نَظِيرِهَا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي التَّمثِيلِ الشَّائِعِ دُعَاءُهُمْ إِلَى الإِيمَانِ، أَوْ زَجْرُهُمْ عَنِ الْعَدْوَانِ، فَإِنَّهُ هُنَّا مِنْ إِقَامَةِ الْحَدُودِ وَالْجَهَادِ الْمُشْرُوعِ، وَلَمْ تَكُنِ الْقَضِيَّةُ فِي أَحُدٍ كُلُّ ذَلِكَ؛ فَلَهُمْ كَانَ الصَّبْرُ أَفْضَلُ، فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْمُثْلَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فَالصَّبْرُ هُنَاكَ وَاجِبٌ، كَمَا يَجِبُ حِيثُ لَا يَمْكُنُ الانتصارُ وَيَحْرِمُ الْجُزْعُ".

7- النهي عن الإفساد في الأرض بقطع الشجر، أو قتل الدواب أو هدم العمارات دون سبب: فقد أوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان رضي الله عنهم بقوله: "... وَلَا تَقْطَعُنَ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِنَ شَأْةً، وَلَا بَعِيرًا، إِلَّا لِمَأْكَلَةٍ. وَلَا تَحْرُقَنَ نَحْلًا، وَلَا تُغْرِقَنَهُ" أخرجه مالك.

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحةً لِلْجَهَادِ، كَأَنَّ لَا يَوْصِلَ لِلْأَعْدَاءِ إِلَّا بِقَطْعِ الْأَشْجَارِ أَوْ إِزَالَةِ الْبَنَاءِ، أَوْ لَا يَمْكُنُ رَمِيُّ الْأَعْدَاءِ إِلَّا بِالْتَّسْبِيبِ بِقَتْلِ هَذِهِ الْمَوَاشِيِّ: فَهُوَ جَائزٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِيَ الْفَاسِقِينَ} [الحشر: 5].

قال ابن كثير في "تفسيره": "أَيْ: مَا قَطَعْتُمْ وَمَا تَرَكْتُمْ مِنْ الْأَشْجَارِ، فَالْجَمِيعُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمُشَيْئَتِهِ وَقَدْرَتِهِ وَرِضَاهِ، وَفِيهِ نَكَاهَةٌ بِالْعَدُوِّ وَخَزِيٌّ لَهُمْ، وَإِرْغَامٌ لِأَنْوَفِهِمْ".

وعن نافع، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَنَّهُ حَرَقَ نَحْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَقَطَعَ) رواه البخاري، وَمُسْلِمٌ.

وسائل مواصلاتهم، كما طالت الفنادق، والمستشفيات، والسفارات، بل وصلت حتى إلى المساجد، لم تفرق في ذلك بين مسلم من أهل السنة، وشيعي و كافر، ولم تفرق بين عسكري وغير مقاتل، سواء في بلاد المسلمين، أم الكفار، تحت شعار الجهاد والإثخان في أعداء الدين..

فما حكم هذه العمليات في الشرع؟

مقدمات مختصرة بين يدي هذه العمليات:

1- لا يشك منصف أن للدول الغربية جرائم كبيرة في حق المسلمين خصوصاً وفي حق البشرية عموماً على مدى عقود من الزمن، وهي جرائم لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، لم تتوقف منذ أيام الاستعمار في القرن الميلادي السابق إلى الوقت الحالي، وبعض هذه الجرائم مباشر كالاستعمار والقتل، وبعضاها غير مباشر بالتفريق بين المسلمين والكيد لهم، وسلب ثرواتهم، وإبقاء على النزاع والقتال وتسلط الحكام الظلمة عليهم.

فلا بد من التصدي لهذه الجرائم بالفضح والبيان، ودفع المعذبين وجهادهم، والعمل على تحصيل ما ترتب عليها من حقوق بمختلف الوسائل، بحسب كل حالة.

2- اختار بعض المسلمين القيام بعمليات تفجيرية موجهة ضد أهدافٍ لهذه الدول سواء كانت في بلادهم أو في بلاد المسلمين، وضد من يعتقدون بعيتها لهم من الحكومات في بلاد المسلمين وأجهزتها والعاملين فيها. فلا عامة يلزم المسلمين التبرؤ من كل عملية من هذه العمليات، أو بيان موقف منها، فمن يقوم بها لم يستأذنهم، ولا يهتم لرأيهم، بل إنه يعتبرهم أهداً مشروعة له كما سيأتي، لكن يلزم أهل العلم توضيح الموقف الشرعي من هذه العمليات عموماً؛ بياناً للحق، وتوضيحاً لأحكام الجهاد والدفاع عن النفس؛ وحماية للشباب من الانحراف في مثل هذه الأعمال.

3- عند الحديث عن مثل هذه العمليات لا بد من الحذر من طغيان جانب على آخر، فليس من العدل ولا المروءة -فضلاً عن الجواز- المبالغة في إظهار التحسّر والتّالم على ما يصيب هذه الدول وأفرادها جراء هذه العمليات، مع الصمت أو الخجل في إظهار جرائمها في حق المسلمين، وأشد من ذلك المبالغة في نفي تهمة الإرهاب عن المسلمين إلى حد الطعن في بعض شرائع الإسلام، أو المطالبة بإعادة النظر في بعض أحكامها، كحصر الجهاد بالدفع فحسب، ونفي جهاد الطلب.

4- كما أنَّ بيان الحكم الشرعي لهذه العمليات لا يعني -كما يظن البعض- الاستسلام للأعداء، أو الطغاة، أو تشريع باطلهم، أو القعود عن نصرة الدين والمستضعفين، بل هذا من أوجب الواجبات، وله مواطنه الخاصة ببيانه وبحثه.

(4)

شبهات القيام بهذه العمليات:

تستدل هذه الجماعات على جواز عمليات التفجير هذه بمجموعة من الاستدلالات تتلخص فيما يلي:

1- أنَّ ردَّ عدون الكفار المعذبين بالمثل مشروع، وبما أن هؤلاء الأعداء يقتلون نساعنا وأطفالنا وغير المقاتلين مما فيجوز لنا قتل نسائهم وأطفالهم ومن ليس من أهل القتال منهم، عملاً بقوله تعالى: **{وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ}**، و قوله: **{فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}**.

2- أنَّ من يقتل في هذه العمليات من ليس أهلاً للقتال فهو من التبييت أو الترس الذين يجوز قتلهم.

3- جاء في حديث الذين يغزون الكعبة فيهلكهم الله مع أنَّ فيهم من ليس من المحاربين المقاتلين من الخدم وغيرهم قوله صلى الله عليه وسلم: **(يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ)** رواه البخاري، ومسلم، فهؤلاء الذين يقتلون في هذه العمليات من هذا الباب، وإن كانوا مظلومين فنسأل الله أن يعوضهم في الآخرة.

4- يجوز القيام بهذه العمليات في الكفار سواء كانوا في بلادهم أو بلاد المسلمين لأنهم محاربون قد نقضوا عهدهم وأمانهم

مع المسلمين، ولا شيء يمنع من استهدافهم بأي نوع من أنواع العمليات.

5- تفجير السفارات خصوصاً وقتل سفراء دول الكفار جائز؛ لأنها أصبحت محل تأمر ضد الإسلام والمسلمين، ووكرأ للأعداء تدار منه مؤامراتهم ومخططاتهم.

6- التفجير في الشرطة والعساكر في البلاد الإسلامية هو قتل للمرتدين، وقتل المرتدين جائز.

7- أن في هذه الأعمال نكبة للأعداء، والنكبة للأعداء مشروعة.

### مع التنبيه إلى ما يلي:

ليس لهذه الجماعات في عملياتها دليل صحيح صريح من كتاب أو سنة، أو قول معتبر لأهل العلم، وغاية عملهم في مصنفاتهم: جمع الكثير من النصوص الشرعية وكلام أهل العلم في مسألة ما، ثم تنزيلها على المسألة التي يبحثونها ويلتمسون لها الدليل بالقياس، أو دخولها في الدليل من باب أولى، حسب رأيهم.

وأكثر استدلالاتهم في أصل المسائل التي يعرضون لها صحيح شرعاً، لكن دخل عليه الخطأ في فهمها، أو تنزيلها على أفراد المسائل المبحوثة؛ لذا فإن الحديث لا ينصب على نقاش أصول هذه المسائل.

وبسبب وقوعهم في هذا الغلط: أنهم قطعوا ارتباطهم بأهل العلم بعد أن أسقطوهم ورمواهم بالعملة للطواقيت، فخاضوا في المسائل العظيمة - مع قلة بضاعتهم في العلم - التي يتوقف فيها الراسخون من أهل العلم والفتيا، ويُجمع لمثلها أهل بدر!

### وفيما يلي الإحابة عن هذه الشبهات:

**أولاً: قولهم:** رد عدوان الكفار المعتدين بالمثل مشروع، وبما أن هؤلاء الأعداء يقتلون نسائنا وأطفالنا وغير المقاتلين مما فيجوز لنا قتل نسائهم وأطفالهم ومن ليس من أهل القتال منهم:

ويجاب عن ذلك بما يلي:

رد العداون مشروع في الإسلام، وهو من أعظم الجهاد في سبيل الله، وهو قائم في الأمة منذ عقود، وبمشاركة أهل العلم وتوجيههم، وأحكامه مثبتة في كتبهم معلومة، ومن أحكامه: أن رد الاعتداء يكون بوسائل مشروعة.

فرد العداون والمماطلة في العقوبة ليست على إطلاقها، بل هي مشروطة في الشرع بشروط، من أهمها:

1- أن يقتصر الرد على مقدار العداون دون زيادة؛ لذا فإن الجنائيات التي يمكن القصاص فيها دون حيف: يجوز القصاص فيها، أما الجنائيات التي لا يمكن فيها القصاص دون تعدٍ على مقدار الاعتداء كالجروح، والكسور، فليس فيها قصاص، بل ينتقل للدية أو الأرش (التعويض).

وهكذا فإن قتل من ليس من أهل القتال، ومن لم يشترك فيه: هو من الزيادة في رد العداون؛ فيكون غير جائز.

2- رد العداون والمماطلة في العقوبة على الجنائية تكون مع الجاني نفسه لا غيره، قال تعالى: {وَمَنْ اعْتَدَ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ}، وجميع نصوص رد العداون هي في الاقتصاص من الجاني نفسه، ولا يراد منها الاعتداء على غيره.

قال تعالى: **{وَمَنْ قُتِلَ مَظْلومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لَوْلَيْهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا}** [إسراء: 33]، قال ابن كثير في تفسيره: " فلا يسرف الولي في قتل القاتل بأن يمثل به أو يقتضي من غير القاتل".

كما استدل أهل العلم بنصوص رد العداون والمماطلة في العقوبة على قتل الجاني بمثل ما قتل ما لم يكن ذلك معصية، فمن قتل شخصاً تغريقاً أو خنقاً أو بحجر فإنه يُقتل بمثل فعله.

أما من لم يكن من أهل القتال والاعتداء فليس محلاً لرد العداون أو القصاص، ولا يجوز التعدي عليه كما سبق في بيان شروط قتل غير المحاربين (ينظر مقال: جهاد لا إفساد - 1/2).

3- رد العداون مشروط بألا يشتمل على معصية أو محرم، وليس على إطلاقه.

قال ابن قدامة في "المغني": " وإن قتله بما لا يحل لعيته [أي لطريقة القتل عينها]، مثل إن لاطاً به فقتله، أو جرّعه خمراً أو

سحره، لم يقتل بمثله اتفاقاً، ويعدل إلى القتل بالسيف..".

وقال الشوكاني في "نيل الأوطار": "وقوله: **(وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)** فيه دليل على أنه لا يجوز مكافأة الخائن بممثل فعله فيكون مُحَمِّصاً لِعُمُومِ قَوْلِه تَعَالَى: **{وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُه}**، قوله تعالى: **{وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ}**، قوله تعالى: **{فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}**".

وقتل من ليس من أهل القتال من النساء والأطفال وغيرهم منهـيـ عليهـ فيـ الشـرعـ، فيـكونـ الـاعـتـداءـ عـلـيـهـ مـعـصـيـةـ لاـ جـهـادـاـ.

#### استدلال وإنجاح:

استدل الظواهري في كتابه "التبرئة" على جواز القيام بمثل هذه العمليات بجواز تخريب بلدان الكفار بمثل ما يخبرون به بلادنا، فقال: "يجوز أن يخرب من بلاد العدو مثل ما خرب من بلاد المسلمين" ثم نقل كلام العلماء في جواز إتلاف زروع وثمار الكفار ودواهامهن أثناء الحرب.

وهذا الكلام باطل؛ فالمسألة ليست في إتلاف الزروع والثمار والبنيان، فهذا جائز في حال الحاجة إليه كما دلت عليه نصوص الشرع وأقوال أهل العلم، لكن المسألة في قتل الساكنين لهذه المباني والأماكن، والفرق بين الأمرين ظاهر.

كما أنَّ من أشد ما صدر في هذه المسألة فتوى عمر عثمان (أبو قنادة الفلسطيني) باسم (فتوى كبيرة الشأن في جواز قتل الذرية والنسوان درءاً لخطر هتك الأعراض وقتل الإخوان) ونشرتها مجلة الأنصار التابعة للجماعة الإسلامية في الجزائر (الجيـاـ)، بتاريخ شوال 145 - 3 / 1995م، حيث أجاز (قتل نساء وأطفال عساكر الدولة الجزائرية المرتدين)، مستدلاً بجواز قتل نساء وزمرة المشركين بالتبييت والتترس، فقال: "إذا تبين لنا هذا وعلمنا سابقاً جواز قتل الذرية والنساء توصلاً لقتل الرجال المقاتلة، فإن من باب أولى جواز قتل هذه الذرية وقتل النساء توصلاً لمنع قتل المسلمين بل المجاهدين، وهتك أعراض المسلمين".

فحقيقة المسألة أننا إن لم نستطع منع المرتدين من قتل أسرى المسلمين من مدنيين وغيرهم إلا بتهديدهم هؤلاء المرتدين بقتل نسائهم وأبنائهم فهو جائز إن لم يكن واجباً، وكذلك إن لم نستطع منع المرتدين من انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بالنساء إلا بتهديدهم بقتل ذريتهم ونسائهم فهو جائز ولا شك إن لم يكن واجباً؛ إذ أن مصلحة إحياء المسلمين وحفظ أعراضهم أشد وأهم من التوصل إلى قتل المرتدين بتترسهم بنسائهم وأبنائهم". (1)

(5)

ثانياً: قالوا: يجوز قتل الترس ممن ليس أهلاً للقتال في مثل هذه العمليات:

ويجاب عن ذلك بما يلي:

الترس الذي وردت به نصوص الشريعة، وأقوال أهل العلم هو: أن يمتنع العدو بغير المقاتلين من مسلمين وغيرهم، ويتخذهم دروعاً بشرية، مثل: أن يهجم العدو على المسلمين هجوماً يؤدي إلى استئصالهم وهو يترس بهؤلاء غير المقاتلين، فلا يستطيع المجاهدون الدفاع عن أنفسهم إلا بإصابة هذا الترس، أو أن يكون المجاهدون في حال التحام مع العدو في القتال، فيترس العدو بمن لا يجوز قتلهم، وبذلك لا يقدر المسلمين على قتالهم إلا بإصابة هؤلاء المترس بهم، فأجاز أهل العلم إصابة هؤلاء الترس يمكن إجمالها في شرطين:

1- أن يكون ذلك لضرورة، بحيث لا يمكن الوصول للأعداء أو دفعهم إلا إذا أصابوا الترس، وإذا ترك قتال الأعداء خيف من ضرر أعظم على المسلمين.

2- تحاشي ضرب الترس ما أمكن، وقد سبق (ينظر جهاد لا إفساد - 1/2).

أما ما تذكره هذه الجماعات من أحكام الترس في جواز عملياتها التفجيرية فهو عكس الترس المشروع، ويناقض الأدلة

الشرعية وأقوال أهل العلم، وهو من بدع هذا الزمان التي أفتى عامة أهل العلم بتحريمها وتجريمهها.

حيث إن هذه الجماعات تقول بجواز استهداف الأعداء أينما كانوا، ولو قتل معهم من غير المقاتلين المختلطين بهم من قتل، سواء كان هذا الاختلاط بسبب وجود ثكنات الجنود أو حواجزهم أو دورياتهم في الأحياء، أو بالقرب منها، ويعدون من قتل منهم ترساً، والفرق بين الصورتين كبير:

#### 1- فالترس الذي ذكره الفقهاء هو ما كان في ساحة المعركة هجوماً أو دفاعاً.

أما هذه التفجيرات: فإنها تستهدف الجنود في ثكناتهم أو دورياتهم، أو حواجزهم في غير وقت القتال أو التحام الصنوف. بل إن جمهور أهل العلم قد منع قتال العدو في إذا ترسوا بال المسلمين في غير التحام، فكيف بمن يقتل هؤلاء المستهدفين بغير معركة، فضلاً عن وجود التحام صنوف، وغالب ضحاياه من المسلمين؟

#### 2- في الترس الذي ذكره الفقهاء: اتخاذ الجنود غير المقاتلين ترساً يحتمون بهم وأكرهون على ذلك، فوجودهم بين المقاتلين بينهم طارئ غير معهود ولا أصلي.

أما هذه العمليات: فإنها تستهدف الجنود في قواudem وثكناتهم الخاصة بهم، أو في نقاط تفتيشهم، وغير المقاتلين آمنون في حياتهم المعتادة، غير مخططين ولا مرغمين، ووجود مقرات الجنود أو دورياتهم بين السكان لا يجعل السكان ترساً حقيقة ولا عرفاً، فوجود الجنود بين السكان أمر شائع ومتعارف عليه.

#### 3- الأصل المقرر عند الفقهاء القائلين بجواز رمي الترس أنه لا يجوز رميهم إلا في حال الضرورة استثناء من تحريم الاستهداف، وأن يتقوى ضرب الترس ما أمكن.

أما هذه العمليات فلا ضرورة شرعية فيها؛ لأن جنود الأعداء موجودون منتشرون في كافة أراضي وطرق البلاد، وثكناتهم وأماكنهم معروفة، وهناك طرق كثيرة لاستهدافهم وقتلهم، كما هو معلوم ومشاهد من ساحات الجهاد المختلفة، وعمليات المجاهدين فيها.

أما العمليات الموجهة لغير المقاتلين بالأصل فليست من الترس في شيء؛ لأنها موجهة لهم بالأصل لا التبع.  
استدلال وإجابة:

عند النظر في استدلالات هذه الجماعات نجدها خالية من أي دليل شرعي صحيح، وبتقعيدات وتقريرات غاية في الخطورة والانحراف، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره حسن قائد (أبو يحيى الليبي) في كتابه "الترس في الجهاد المعاصر" والذي أصل لهذا (الترس المقلوب) حيث:

1- اعتبر المسلمين المقيمين في بلاد الكفار من الترس الذين يجوز استهدافهم أثناء استهداف هذه الدول، قال: "أن يكون ضمن حصن من حصون الكافرين، أو قلعة من قلاعهم بعض المسلمين من التجار أو من أسلم ولم يهاجر أو غيرهم، بحيث يكون وجودهم في ذلك الموطن وبقاوهم فيه اختيارياً، بمعنى أن الكفار لم يقصدوا اتخاذ من هو بينهم من المسلمين ترساً يتكون به هجمات وضربات جيوش المسلمين، وإنما وقع وجود التجار المسلمين ونحوهم بين الكافرين اتفاقاً، إلا أن رمي الكفار بما يعم يؤدي قطعاً أو بغلبة الظن إلى إصابة أو قتل من يوجد بينهم من المسلمين، وهذه الصورة أكثر وقوعاً في جهاد الطلب".

ثم استدل على جواز هذه الصورة بأدلة نصب المنجانيق ورمي الكفار بما يعم.

#### وفي هذا الكلام غلط من وجوه:

أ / وجود المسلمين في بلاد الكفار لا يبيح دماءهم، بل دمائهم معصومة محظوظة، ولو كانت إقامتهم محظوظة في بلاد الكفار، فهم باقون على هذا الأصل لا يتغير.

ب / في الاستدلال خلط بين مسألة الترس بمسألة رمي الكفار بما يعم من أسلحة، فالرمي بما يعم يكون في حال الحرب

القائمة بين المسلمين والكافر، ولا يستطيع المسلمون هزيمة الأعداء، أو فتح البلاد، فيجوز لهم رمي الأعداء بما يعم، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بنصب المنجنيق على الطائف، وقاد عليه أهل العلم الأسلحة المعاصرة من القاذفات والقنابل والصواريخ، ونحوها، فمن قتل من غير المقاتلين أثناء ذلك فلا شيء فيه، وهذا من طبائع الحروب ولوازمها.

أما الترس فمسألة أخرى تقوم على إكراه غير المقاتلين على الوجود في أماكن المقاتلين احتماءً بهم.

ج / هذه العمليات لا تستهدف جنود الأعداء أو معسكراهم، بل هي تستهدف غير المقاتلين بالأصل، ولا وجود فيها لامتناع الجنود، ولا وتحصنهم.

د / أن هذا (الترس) هو عكس مسألة الترس الشرعية، والإخلال بشرط الاضطرار فيها.

وهو بهذا الاستدلال قد أباح دماء جميع المسلمين الآمنين في بلاد الكفار بزعم الترس!

2- اعتبر أن المسلمين في بلاد المسلمين من الترس الذين يجوز قتلهم أثناء استهداف الأعداء المحتلين للبلاد الإسلامية، أو جنود حوكامتها (المرتدين)، حيث قال: "ما لا شك فيه أن أضرار تسلط الكفار على بلدان المسلمين شرقاً وغرباً قد بدت جلية يراها الأعمى فضلاً على البصير، وأن شرهم المستطير قد نال كل أبواب الشريعة، ولحق سائر فروعها وأصولها... هذا سوى البلدان التي علاها الحكم المرتدون ونصبوا على أهليها واستأصلوا شأفة الشريعة ...

فما ينبغي للمسلم الصادق المستبصر أن يماري إطلاقاً في قيام عظام المفاسد وفدائ المضار وكبار الرزايا من جراء تسلط الكفار على ديار المسلمين سواء تسلطاً مباشراً كما هو الحال في الديار التي داهمتها الجيوش الكافرة السافرة أم كان تسلطهم عبر وكلائهم وعملائهم... فهذه الجيوش المحتلة وأعوانهم المرتدون هم عدو صائل لا رب فيه، وهم مفسدون للدين والدنيا ظاهراً وباطناً ومهلكون للحرث والنسل...

فهذا وغيره كثير يدلنا دلالة قطعية أن المفاسد والمضار التي ألمت بها الفقهاء في مسألة الترس، وجوزاً لأجلها رمي الترس وإن أدى إلى قتل من يقتل من المسلمين: كلها قائمة موجودة شائعة تزداد يوماً بعد يوم وتتنوع صورها حيناً بعد حين

...

يصعب تحديد صور الترس المعاصرة وحصرها في حالات معينة محددة كالتي ذكرها الفقهاء قديماً، لا سيما مع وجود العدو وسكناه بين المسلمين، وإقامتهم لمعسكراهم ومراكزهم وقواعدهم في أحياهم، وتنقلهم في طرقاتهم وتعاملهم معهم واختلاطهم بهم اختلاطاً شبه متكامل، وغدت المدن والقرى والأسواق المأهولة بالسكان هي أهم ساحات معاركهم ضد المجاهدين قصفاً واشتباكات وكماين، وأصبحت مطارداتهم للمجاهدين واعتقالهم لأهليهم ومناصريهم لا يكاد ينفك عنها مكان ولا ينقطع زمان".

فيما أن الدول الإسلامية تعيش إما تحت حكم الاحتلال، أو حكومات مرتبة، فجميع هذه الدول أرض معركة لهذه الجماعات، وجميع المسلمين فيها ترس لضرورة الجهاد!

**وبمثل ذلك استدل الظواهري في كتابه "التبئة" حيث أجاز هذه العمليات من عدة أوجه:**

فقد ذكر حديث تبييت المشركيين ثم قال: "إإن هذا الحديث يدل على أن النساء والصبيان ومن لا يجوز قتلهم منفرداً يجوز قتلهم إذا كانوا مختلطين بغيرهم ولم يمكن التمييز لأنهم سألوا الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن البيات وهو الهجوم ليلاً، والبيات لا يمكن فيه التمييز، فأذن بذلك لأنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً.

**الوجه الثاني:** أن القادة المسلمين كانوا يستعملون في حروبهم مع الكفار ضربهم بالمنجنيق. ومعلوم أن المنجنيق إذا ضرب لا يفرق بين مقاتل وغيره، وقد يصيب من يسميهم هؤلاء بالأبراء، ومع ذلك جرت سنة المسلمين في الحروب عليه...

**الوجه الثالث:** أن فقهاء المسلمين أجازوا قتل (الترس) من المسلمين إذا كانوا أسرى في يد الكفار وجعل الكفار هؤلاء المسلمين ترساً يقيهم نبال المسلمين ...".

ثم خصص فصلين كاملين في الاستدلال على مسألتي الترس، والبيات، ونقل أقوال أهل العلم فيهما، وهما مسألتان لا خلاف في مشروعيتهما من حيث الجملة، بل وقع الخطأ في تنزيل الاستدلال بهما على واقع مختلف، وخلط المسائل وإدخالها بعض.

وبمثلك هذه التعسفات في الاستدلال والتعميد أصبح المسلمون في جميع بلاد العالم (إسلامية وكافرة) ترساً لهذه الجماعات يجوز استهدافهم في أي مكان كانوا: بيوتهم، أسواقهم، أعمالهم، مدارسهم... إلخ؛ لزعم زعم ضرب أعداء الدين من المحتلين أو (المرتدين)، فانتهكت حرمات البلاد، واستبيحت دماء المسلمين والأمنيين، وانتشر القتل والتفجير فيها. وكان أعداد قتلى المسلمين فيها أضعاف قتلى الأعداء المستهدفين، وسيأتي الحديث عنها.

(6)

ثالثاً: قالوا: من كان غير مستحق القتل بهذه العمليات فإنه يبعث على نيته يوم القيمة.

ويجاب عن ذلك بما يلي:

الاستدلال بحديث البعث على النية على مشروعية هذه العمليات خطأ وخلط كبير لما يلي:

1- حديث البعث على النيات ليس في جواز قتل غير المقاتلين المختلطين بمن يجوز قتلهم، بل في بيان عموم عقوبة الله تعالى للعصاة وإن كان فيهم من ليس منهم من المكرهين أو الصالحين، ثم يبعثون على نياتهم وأعمالهم، فالطائع يجازى بنيته وعمله، والعاصي تحت مشيئة الله تعالى، وهذا الإهلاك من فعل الله تعالى؛ فله أن يهلك من شاء من عباده، وليس للبشر أن يقيسوا أعمالهم على أفعال الله تعالى.

2- استدل عدد من أهل العلم بهذا الحديث على أنَّ من كان في جيش المعذبين مكرهًا، أو ومشاركًا بجهل أو تغرين، فإنَّه يُقاتل كبقية الأعداء، ولا تعفيه نيته في تركنا لقتاله، حتى لا يتعطل الجهاد بسبب ذلك؛ إذ لا يخلو جيش من هؤلاء. قال النووي في "الشرح": "وفيه أنَّ من كثُر سوادَ قومٍ جرى عليه حكمُهم في ظاهر عقوبات الدنيا".

وقال ابن تيمية في "الفتاوى": "وقد يُقاتلون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه يشهد القتال معهم ولا يمكنه الهجرة، وهو مكره على القتال ويُبعث على نيته...".

وجميع هذا مما ليس له علاقة بهذه التفجيرات التي يقتل فيها الآمنون، ثم الزعم أنَّهم يبعثون على نياتهم! والاسترسال في هذا الأمر يقود إلى التساهل في الدماء، وعدم التأكيد من استحقاق الأنفس المعصومة للقتل، وقد وصل الأمر بالعديد من الغلاة أن يقولوا في عملياتهم تلك، أو عند قتل مسلم لمجرد الشبهة: "نلتقي في الجنة إن كنت صادقاً!"

(7)

رابعاً: قالوا: دول هؤلاء الكفار محاربة لنا؛ فلا أمان بينهم وبين المسلمين:

ويجاب عن ذلك بما يلي:

1- كون هذه البلاد محاربة أو غير محاربة لا أثر له في حكم هذه العمليات؛ لأنَّه إن ثبت أنَّها محاربة مقاتلة فينصرف القتال إلى أهل القتال منها، لا إلى عموم أهلها من المقيمين في بلادهم أو بلاد المسلمين بعمليات عشواء لا تفرق بينهم.

2- من المتقرر عند أهل العلم أنَّ الكافر المحارب إن أخذ الأمان من المسلمين ودخل بلادهم فإنه يحرم على المسلمين قتله أو إيداؤه، وكذا إذا دخل المسلم بلاد الكفار المحاربين بعقد أمان فإنه لا يجوز له نقض هذا العقد والاعتداء عليهم.

ولا يجوز بعد ذلك نقض هذا الأمان، فمن نقضه أو اعتدى على منْ أعطي أماناً فهو خائنٌ آثم، قال صلى الله عليه وسلم: (منْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا) رواه البخاري، والمعاهد شامل للذمي والمعاهد

والمسئولون .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": "والمراد به: من له عهد مع المسلمين سواء كان بعقد جزية، أو هدنة من سلطان، أو أمان من مسلم".

قال الشافعى في "الأم": "إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم .."

وقال ابن قدامة في المغني: "وأما خيانتهم، فمحرمة؛ لأنهم إنما أعطوه الأمان مشروطاً بتركه خيانتهم، وأمنه إياهم من نفسه... فإذا ثبت هذا، لم تحل له خيانتهم، لأنه غدر، ولا يصلح في ديننا الغدر".

وقد نص أهل العلم على أن الأمان في الشرع ينعقد بكل ما يفيده لفظاً، أو كتابة، أو عرفاً؛ صريحاً أو كناية، مهما كان ضعيفاً تغليباً لجانب حقن الدماء، ولم يشترطوا لذلك لفظاً أو صيغة أو طريقة، قال ابن قدامة في "المغني": " وإن لم يكن ذلك مذكوراً في اللفظ، فهو معلوم في المعنى ".

وقالوا ينعقد الأمان ولو بالإشارة التي يفهم منها ذلك، قال السيوطي في "الأشباه والنظائر": "أمان الكفار ينعقد بالإشارة: تغليباً لحقن الدم".

كما ينعقد بما يفهم منه الكافر أنه أمان ولو لم يقصد المسلم، وينعقد ولو أُعطي خطأ، قال ابن عبد البر في "الاستذكار": "كل ما اعتبره الحربي أماناً من كلام أو إشارة أو إذن فهو أمان يجب على جميع المسلمين الوفاء به..."

وقال المرداوى في "الإنصاف": "قال الإمام أحمد: إذا أُشير إليه بشيء غير الأمان، فظننه أماناً: فهو أمان. وكل شيء يرى العلوج أنه أمان: فهو أمان. وقال: إذا اشتراه ليقتله، فلا يقتله؛ لأنه إذا اشتراه فقد أمنه.

قال الشيخ تقى الدين: فهذا يقتضى انعقاده بما يعتقد العلوج، وإن لم يقصد المسلم، ولا صدر منه ما يدل عليه." ولو كان الأمان غير مكتمل وفيه شبهة فهو أمان، قال ابن تيمية في "الصارم المسلط": "ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقة في حقن الدم".

وعلى هذا كلام أهل العلم، قال الشافعى: في "الأم": "أنهم إذا أمنوه فهم في أمان منه، ولا نعرف شيئاً يروى خلاف هذا".

3- من صور الأمان المعاصرة من صور الأمان المعاصرة: دخول الكفار لبلاد المسلمين بتأشيرة إقامة أو زيارة، ومثله دخول المسلمين لبلاد الكفار بتأشيرة إقامة أو زيارة أو طلب لجوء، أو كان الدخول مجرد مرور في البلد بوسائل المواصلات كالطائرات والسيارات والقطارات والسفن وغيرها؛ لأن فيها إذن دخول مشروط، فمن فعل شيئاً من ذلك فقد عقد بينه وبين الكفار أماناً لا يجوز له نقضه.

#### استدلال وإجابة:

ومع هذا الكلام الواضح لأهل العلم لعقد الأمان بأى طريقة وبأى لفظ قال الظواهري في كتابه "التبئة" بعد أن عرّف تأشيرة الدخول من القواميس الأجنبية بما يدل على أنها دول، ومرور، وإقامة مؤقتة ونحو ذلك: "وبهذا يتبيّن من تعريف التأشيرة، ومن معناها أنها لا تتضمّن أية إشارة لأمان!"

ثم يقول: "هل هناك عقد - بين المجاهدين لأمريكا من ناحية، وبينها وبين حلفائها من ناحية أخرى - يفيد هذا المعنى [أى الأمان] لفظاً أو عرفاً؟ أم أن العكس هو الواقع...".

فإن قيل إن هذا العقد قام على أساس الاتفاques الدولى حول التأشيرة والعمل القنصلى وما يتعلق بهما، فالجواب واضح أن هذه الاتفاques لا تلزمـنا...".

فإن قيل: سلمنا لكم بأن المجاهدين ليسوا في أمان من أمريكا لا لفظاً ولا عرفاً، ولكن المجاهدين - مثل المنفذين لأحداث الحادى عشر من سبتمبر- دخلوا أمريكا بجوازات ليست للإمارة الإسلامية، ولكن بجوازات مصرية وسعودية ولبنانية

وإماراتية، وهذه دول في أمان مع أمريكا، فهذا أيضاً خطأ، فال المسلمين من كل هذه الدول وغيرها في مصائب وكوارث بسبب أمريكا، سواء كانوا في داخلها أو خارجها...الخ".

وفي هذا الكلام مغالطات وأخطاء؛ إذ ليس المقصود بعقد الأمان ألا يكون بين المسلمين -جماعة أو دولة- والكفار أمان، أو أن يكون نظام التأشيرة بين بلاد المسلمين والكفار قام على أساس صحيحة شرعاً، لكن المقصود أنَّ من طلب التأشيرة ولو كانت مزورة أو على جواز ليس بيته وبين تلك الدولة عهود ومواثيقـ قد أجابه مانحوا التأشيرة لطلب المتضمن أمن جانبه وتصرفاته حقيقة وصراحة.

وقد سبق بيان أن الأمان ينعقد بكل ما دل عليه مهما كان ضعيفاً.

قال الشافعي في "الأم": "إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم .."

3- دخول بلاد الكفار لدعاء الزيارة، أو الدراسة، أو غير ذلك ثم القيام بهذه العمليات هو من الخيانة والغدر ونقض الأمان، وليس من باب الخداع الجائز في الحرب؛ إذ أن هناك فرقاً بين الخداع الجائز، والغدر المحرم؛ فالغدر: نقض العهد دون إعلام الآخر وقبل أن ينقضه الآخر.

أما الخداع: فهي جعل العدو يظن أمراً على غير حقيقته ثم إتيانه من حيث لا يشعر.

قال النووي في "شرحه": "واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب وكيف أمكن الخداع، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل".

#### حادثة قتل كعب بن الأشرف:

قد يستدل بعضهم بقتل كعب بن الأشرف مدعياً أن الصحابة أمنوه ثم قتلوا، وهذا غير صحيح، فليس في حديث قتل كعب أمان ثم غدر؛ بل إنَّ كعباً نقض عهده مع المسلمين فقال صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لِكَعْبٌ بْنُ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ أَذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ)؛ فقال محمد بن مسلمة: يا رسول الله، أتحب أن أقتله؟ قال: نعم، قال ابن مسلمة: فأذن لي أن أقول شيئاً [أي خداعاً]، قال: قُلْ، فأتاه ابن مسلمة فقال: إن هذا الرجل قد سألنا صدقة، وإنه قد عنّا [أرهقنا بما يطلبه من الصدقة]، وإنني قد أتيتك أستسألك... إلى أن اتفق معه على الرهن وفي بقية الحديث قال محمد بن مسلم: "إذا ما جاء فإني قائل بشعره فأشمه، فإذا رأيتمني استمكنت من رأسه، فدونكم فاضربوه، وقال مرة: ثم أشممك، فنزل إليهم متوضحاً وهو ينفح منه ريح الطيب، فقال: ما رأيت كاليلوم ريحًا، أي أطيب، وقال غير عمرو: قال: عندي أعطر نساء العرب وأكمل العرب، قال عمرو: فقال أتاذن لي أن أشم رأسك؟ قال: نعم، فشم ثم أشم أصحابه، ثم قال: أتاذن لي؟ قال: نعم، فلما استمك منه، قال: دونكم، فقتلوا" رواه البخاري.

قال البيغوي في "شرح السنة": "قد ذهب من ضلَّ في رأيه، وزلَّ عن الحق، إلى أن قتل كعب بن الأشرف كان غدراً وفتكا، فأبعد الله هذا القائل، وقبَّح رأيه، ذهب عليه معنى الحديث، والتبس عليه طريق الصواب".

وذكر النووي قول المازري: "إنما قتله كذلك [أي مخادعة]: لأنَّه نقض عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهجاه وسبه ... ولا يحل لأحد أن يقول إن قتله كان غدراً .. وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود، وكان كعب قد نقض عهد -النبي صلى الله عليه وسلم- ولم يؤمنه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه استأنس بهم، فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمان".

وأخرج الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار أنه: "ذُكر قتل ابن الأشرف عند معاوية فقال ابن يامي: كان قتله غدراً. فقال محمد بن مسلم: يا معاوية، أيعذر عندك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم لا تنكر؟ والله لا يُظلاني وإياك سقف بيت أبداً".

استدلال وإجابة:

مع ما سبق من كلام أهل العلم أجاز الظواهري في "التبيرة" الغدر بالكافار بعد أخذ الأمان منهم مستدلاً بقصة كعب، معتمداً على أمور أهمها:

أ / أن ما يدعوه الشخص عند دخول تلك البلاد هو من المعارضين! قال: "إِخْوَانُنَا لَمْ يَكْنُوْا، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَخْدَمُوا الْمُعَارِضِينَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا لَهُمْ أَنْتُمْ آمَنُونَ مِنَّا، ثُمَّ قَتَلُوهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا جَئْنَا لِل دراسة، وَمَقْصِدُهُمْ دراسة الطيران لقتلكم، وقالوا جئنا للسياحة، وسياحة الأمة المسلمة للجهاد، وقالوا جئنا للتجارة، والجهاد هو التجارة المنجية بنص القرآن"

انتهى.

وهذا من التلاعب بالألفاظ التي لا يجعلها جائزة.

ب / استدل بكلام ابن تيمية في أن ما حصل مع كعب نوع من الأمان، لكن جاز للمسلمين أن يقتلوه لأنه بسبه الرسول صلى الله عليه وسلم كان من مستحقي القتل، ولم ينعقد أمانه أصلاً.

وعلى فرض التسليم بكلام ابن تيمية الذي خالف فيه غيره من أهل العلم، فإن ابن تيمية أجاز فعل ذلك فيمن وجب قتله بعينه شرعاً، حيث قال: "إِنَّمَا قَتْلُهُ لِأَجْلِ هَجَائِهِ وَأَذَاهِ لَهُ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ حَلَّ قَتْلَهُ بِهَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَعْصِمْ دَمَهُ بِأَمَانٍ وَلَا بِعَهْدٍ". كما لو أمن المسلم من وجوب قتله لأجل قطع الطريق ومحاربة الله ورسوله والسعى في الأرض بالفساد الموجب للقتل، أو أمن من وجوب قتله لأجل زناه، أو أمن من وجوب قتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك.

ولا يجوز أن يعقد له عقد عهد، سواء كان عقد أمان أو عقد هدنة أو عقد ذمة، لأن قتله حد من الحدود، وليس قتله لمجرد كونه كافراً حربياً.

أما المقتولون بهذه العمليات من عامة الناس فليسوا من أهل القتل ولا القتال أصلاً، والكافار الحربيين يصح أمانهم باتفاق.

وبمثلك معنى ما قاله ابن تيمية جاءت فتوى: هل يحاسب المنشق عن النظام على جرائم السابقة؟

وفتوى: حكم استيفاء الحقوق من الأعداء بعد إعطائهم الأمان.

3- لو قيل بنقض أمان تلك الدول بسبب محاربتها للمسلمين فلا يجوز استهداف أو قتل إلا من كان أهلاً للقتال، لا عامة الناس من سكانها أو حملة جنسياتها كما في هذه العمليات.

4- أن قولهم: إن الأمان الذي تعطيه الحكومات في الدول الإسلامية للكفار المحاربين باطل؛ لأنه صادر عن مرتدين، وأمان المرتد باطل، فهذا كلام مردود؛ لأن عقد الأمان وهذه العهود لا تبطل بردة الحكم ولا الحكومة، وإن لزم من ذلك بطلان جميع العهود والعقود التي تعقدتها (الحكومات المرتدة) وهذا بين البطلان.

بل إن المرتد -إن صحت رده- يجوز عقد الأمان له عند الحاجة، كما أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم الأمان لسفير مسيلمة، وكما يعطي المسلم الأمان للمرتدين في حال القتال لتبادل الأسرى، أو غير ذلك.

وبما أنَّ هؤلاء الكفار يعتقدون أنهم آمنون فيبقى لهؤلاء الكفار شبهة أمانٍ على أقل تقدير لقصدتهم الحصول على التأشيرة - ونحوها-. وطلبهم لها ثم حصولهم عليها، فهم آمنون بنظرهم، وهذا كافٍ في عصمة دمائهم، وتحريم الاعتداء عليهم كما سبق من كلام أهل العلم.

(8)

خامساً: قالوا: التفجير بالسفارات جائز؛ لأنها ممثلة لدول كافرة محاربة، وفيها موظفون محاربون للمسلمين.

ويجاب عن ذلك بما يلي:

1- مرّ سابقاً الحديث عن حكم قتل السفراء، والنهي عن ذلك، وحتى في حال سفيري مسيلمة المرتدين المحاربين الذين جاؤوا للرسول صلى الله عليه وسلم مظهرين كفرهم وردتهم، مخاطبين له بذلك لم يقتلهم وتركهم، وقال: (أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَّ

**الرُّسُلُ لَا تُقْتَلُ لَضَرِبَتُ أَعْنَاكُمَا** رواه أبو داود، وأحمد؛ وما كان السفراء إلا ممثلين لدولهم.

2- على فرض صحة أن السفاررة المقصودة وكر للمؤامرة ضد المسلمين، فتعتبر في جميع الأعراف دولة مستقلة، لا يحق لجماعة ما في بلاد المسلمين أن تتعامل معها كتعامل الدول، فتقتل وتدمى.

3- القتل بالتفجير العام الذي يطال جميع الموظفين والمرجعين وال موجودين في السفارات محظوظ غير جائز، وليس هو من باب الترس في شيء، فإن أضيف إليه إصابة من هو في محيط السفاررة من السكان الآمنين فهو أشد تحريماً.

4- ليس في تفجير هذه السفارات أثر يذكر على دولها، ولو قتل فيها من قتل، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة لهذا الفعل، كما سيأتي في الحديث عن المآلات.

(9)

**سادساً: قالوا: التفجير في الشرطة والعساكر في البلاد الإسلامية جائز؛ لأنّه قتل للمرتدين.**

**والإجابة عن ذلك:**

أـ هذه الشبهة قائمة على الحكم على بلاد المسلمين بأنها بلاد كفر، وعلى الحكومات في الدول الإسلامية بالكفر بإطلاق، ولا شك أن ذلك من الغلو، ومكان تفصيله في غير هذا الموضوع.

ومع ذلك فلو ثبت كفر هذه الحكومات فإن تكبير جنودها وعساكرها لكونهم طائعين لهذه الحكومات فهم مغلوب وغير صحيح، وهو أهم مواضع زلل هذه الجماعات:

فليس كل من أطاع الطاغوت أو الحاكم الكافر يكون كافراً، وقد قرر أهل العلم أن من أطاع الطاغوت الكافر إنما يكفر إذا أطاعه في تحليل الحرام، وتحريم الحلال، مع علمه أنه بدأ دين الرسول صلى الله عليه وسلم.

قال ابن العربي في أحكام القرآن: "إنما يكون المؤمن بطااعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان؛ فإذا أطاعه في الفعل، وعَقَدُه سليمٌ مستمرٌ على التوحيد والتصديق فهو عاصٍ. فافهموا ذلك في كلٍّ موضعٍ".

وقال ابن تيمية في "الفتاوى": "هؤلاء الذين اتخذوا أحباراً ورهباناً أرباباً حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين:

أـ أحدهما: أن يعلموا أنهم بدأوا دين الله فيتبعوهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله؛ اتباعاً لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسول، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله \* شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويصعدون لهم، فكان من أتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله مشركاً مثل هؤلاء.

والتاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال، وتحليل الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصر، فهوئاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنب".

بـ على فرض التكبير العام بالطاعة فإنه لا يجوز تكبير أعيان هؤلاء الجنود إلا بعد توفر الشروط، وانتفاء المواتع، كما هو معلوم من منهج أهل السنة.

جـ التعامل مع (الحاكم المرتد) وأنصاره لا بد فيه من شروط -وليس ذلك مراعاة له- بل لمصلحة المجتمع المسلم؛ لذا اشترط أهل العلم للخروج بالسلاح على الحاكم المرتد الاستطاعة، وحصول المصلحة من ذلك.

قال ابن تيمية في "منهج السنة": "الحكمة التي راعاها الشارع - صلى الله عليه وسلم - في النهي عن الخروج على الأمراء، وندب إلى ترك القتال في الفتنة، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كالذين خرجوا بالحرقة وبدير الجماجم على يزيد والحجاج وغيرهما.

لكن إذا لم ينزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحسيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً.

وقال ابن القيم في "إعلام الموقعين": "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر... ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار رأها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر؛ فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه؛ فقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك - مع قدرته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بـكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء بـاليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سوء".

والخروج على الحاكم المرتد بعد توفر الشروط لا يكون بمثيل هذه العمليات التي لا أثر لها على الحكومات، ولا تؤدي إلى عزل الحاكم ولا تغيير نظام الحكم، ولو قتل فيها من قتل، فكيف وهي لا يقتل بها إلا صغار العساكر فحسب وكثير من عامة المسلمين؟ وتاريخها شاهد منذ عشرات السنين.

(10)

سابعاً: قالوا: في هذه العمليات نكبة بالأعداء، والنكبة من الجهد في سبيل الله، ولا يشترط فيها تحقيق كامل المقصد من هزيمتهم، بل رفع رأية الجهاد فحسب.  
والإجابة عن ذلك:

في هذه الشبهة مغالطة كبيرة، والحاصل هو عكس ذلك تماماً، وبيان ذلك في النقاط التالية:

1- ليس المقصود بالقدرة على نكبة العدو مجرد الفعل من تفجير أو قتل، فهذا يحسنه الكثيرون، بل المقصود ترتب المقاصد الشرعية على الفعل، وهذه الجماعات تغفل شرطي الاستطاعة واعتبار المآلات مع أنها شرطان مهمان دلت عليهما الأدلة والقواعد الشرعية، وذكرهما أهل العلم في العديد من المواقع، وخاصة في باب السياسة الشرعية.  
وفي الاستطاعة قال ابن تيمية في "منهج السنة": "فالشّارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازمه ذلك، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية، كالذي يقدر أن يحج مع ضرر يلحقه في بيته أو ماله، أو يصلّى قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشّهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك".

وفي المآلات قال الشاطبي في "المواقف": "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعلٍ من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعلُ مشروعاً لمصلحة فيه تستجاب، أو لمفسدة تُدرأ".

والنظر لـمآل هذه العمليات في البلدان الإسلامية والغربية لا يرى إلا الدمار والخراب والقتل المجرد، ثم لا تثبت أن تعود على المسلمين بأبشع الآثار والنتائج من قتل، وإسقاط دول، واحتلال أخرى، وحضار، وتضييق على الأعمال الدعوية، والخيرية، وهذه العمليات لا بد من النظر في مآلاتها وعواقبها، وما تجرّه على المسلمين من ويلاتٍ ودمارٍ، ولا يكفي فيها زعم الصدّع بكلمة الحق، أو الجهاد، وسيأتي مزيد تفصيل لها.

بل ربما كانت بعض تلك الدول تحتاج إلى مثل هذه الأعمال لتحقيق بعض مآربها، وإنفاذ بعض سياساتها، فتعوض الطرف عن المنفذين وتحركاتهم حتى تقدم لهم هذه الأعمال لها مطلوبها.. كما هو مشاهد.

**2- أما الاستدلال على مشروعية القيام بأمثال هذه العمليات** بأنَّ الشخص قد قام بالمطلوب منه وهو الإثخان في العدو أو التسبب بخسارتهم، وإن لم تكن النتائج كاملة، فهذا كلام باطلٌ شرعاً، وغير صحيح واقعاً، وقائله جاهل بأصول الجهاد، والسياسة الشرعية؛ فالجهاد وأحكامه وما لاه لا تعلق لها بشخص المقاتل فحسب، بل بسائر المسلمين.

**3- الأوامر الشرعية مرتبطة بمصالحها ومقدارها:** فمتي ما حقت المصالح المرجوة منها كانت مشروعة، وإلا فهي غير مشروعة، قال الشاطبي في "الموافقات": "ما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك؛ لأنَّه مقصود الشارع فيها كما تبين، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروعية فلا إشكال، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة: فال فعل غير صحيح وغير مشروع؛ لأنَّ الأعمال الشرعية ليست مقصودة [لأنفسها]، وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها؛ فالذى عمل من ذلك على غير هذا الوضع؛ فليس على وضع المشروعات".

والقتال من ذلك؛ فإذا ترتب على القتال مفاسد أكبر من المصالح المتوقعة منه، أو أنه تسبب بضياع مصالح أعلى، فيكون القتال حينها ممنوعاً، ومن أقوال أهل العلم في ذلك: قول ابن حجر في "فتح الباري": "وأما مسألة حمل الواحد على العدد الكبير من العدو فصرح الجمهور بأنه إن كان لفطر شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك، أو يجري المسلمين عليهم، أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن، ومتي كان مجرد تهور فممنوع، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن في المسلمين". وقال الصاوي في "حاشيته": "الجواز المذكور [أي جواز إقدام الرجل المسلم على كثير من الكفار] بشرطين: أحدهما: قصد نصر دين الله بأن لا يكون قصده إظهار شجاعة ولا طمعاً في غنيمة، ثانية: أن يعلم أو يغلب على ظنه نكايته لهم، وإن لم يجز، وإن مات يكون عاصياً وإن كان شهيداً ظاهراً".

وقال العز بن عبد السلام في "قواعد الأحكام": "إذا لم تحصل النكارة، وجب الانهزام؛ لما في الثبوت من فوات النفوس مع شفاء صدور الكفار، وإرغام أهل الإسلام، وقد صار الثبوت هنا مفسدة محضة ليس في طيئها مصلحة".

**4- الناظر لآلات هذه العمليات ونتائجها، يرى أنَّ الجماعات تقوم بالعمليات منذ عشرات السنين** ولم يترتب عليها إلا كل مفسدةٍ ومضررة، وكل ما تذكره هذه الجماعات عن النكارة في الأعداء غير صحيح، فمن مصر إلى الجزائر إلى أوروبا والعديد من الدول الإسلامية ثم أمريكا: لم يترتب عليها سقوط دولة، ولا دفع احتلال عن المسلمين، ولا هزيمة جيش، بل جاءت بعكس ذلك تماماً.

غالب من قتل في هذه العمليات من الكفار من غير المقاتلين الذين لا يجوز استهدافهم، ولا أثر على دولهم من قتلهم ولا قتل أضعافهم، بل قد يضحيون ببعض أبنائهم ومواطنيهم لأجل أهدافٍ أعلى وأكبر، كحادثة مقتل السفير الأمريكي في باكستان. كما أن غالباً القتلى في بلاد المسلمين كانوا من غير المقاتلين، بل من الآمنين من المسلمين وغيرهم، كما هو في العراق وال سعودية مثلاً، ففي العراق انتهت (دولة العراق الإسلامية) التفجير في حسينيات الشيعة، وأسواقهم، وتجمعاتهم الدينية، كما ذكر ذلك الطواهري في مراسلاته مع أبي بكر البغدادي، بالإضافة للقتلى في صفوف أهل السنة (ترسًا) بذرية قتل (المرتد) من الشرطة والصحوات.

وفي السعودية سقط في التفجيرات أكثر من 250 ضحية، حوالي 50 منهم فقط من الكفار، والباقي مسلمون قتلوا ترسًا! ولو فرضنا أنه حصل في هذه العمليات قتل بعض مئات من الأعداء فإن ما قتل من المسلمين في مقابلهم عشرات أضعافهم، واحتلت بلادهم ودمرت، وانتهكت أعراضهم، وهجرت ملايين منهم، وحدثت تغيرات على الأرض لصالح المحتلين، ولا يمكن لعاقل أن يقارن بين هاتين الخسارتين.

فتغيرات 11 أيلول / سبتمبر مثلاً جرَّت على المسلمين إسقاط إمارة طالبان، واحتلال أفغانستان، والعراق، وتسليط الراهن والتمكين لهم مكافأة لهم على تواطئهم مع الأعداء، وإن كان قد قتل في هذه الهجمات قرابة 3000 شخص، فقد

قامت قوات التحالف في عملية واحدة بقتل 3000 أسير من الطالبان عبر جمعهم في حاويات كبيرة أثناء نقلهم عبر الصحراء، وإطلاق النار عليهم، فماتوا نزيقاً، وعطشاً بعد ثلاثة أيام، فيما عرف بقافلة الموت.. وكان أشدّ آثار هذه العمليات ما جرته من وبالٍ على المسلمين دينياً، ودعويّاً، وماليّاً، فقد حوصلت الدعوة إلى الله، وأغلقت عشرات المؤسسات الدعوية في الدول الغربية والإسلامية، والإعلامية، والإغاثية، ونُحيَ مئات الدعاة والعلماء عن مراكز التعليم والتأثير في المجتمعات، وغيّرت المناهج التعليمية في الكثير من البلدان، وتسلط التغريب والإفساد على تلك البلاد، مما أثر على أجيال كاملة بعشرات الملايين.

كما أثرت هذه العمليات على عامة الناس؛ حيث إنّ أفعال هذه الجماعات زهّدت الناس في الدين والشرع؛ لذا فإنّ لا يخفى على الباحث والمراقب، بل عامة الناس ظهور موجات البعد عن الدين، بل الإلحاد في المجتمعات التي مرت بتجارب هذه الجماعات.

وقد استغل أعداء الدين هذه العمليات لتشويه الدين، والطعن فيه بكلّة الوسائل، واستغلّ موجة السخط من عامة الناس لتقديم البذائع العلمانية أو المحلدة للمجتمعات.

#### 5- بدعة استجلاب الأعداء:

من أخطر آثار هذه العمليات بدعة أشدّ خطراً منها، وأعظم جرمًا، وهي دعوى القيام بهذه العمليات لاستجلاب الأعداء لبلاد المسلمين لقتالهم وإنزال الخسارة بهم، كما يزعمون.

وعلى الرغم من فشل هذه الطريقة في القتال، وظهور عدم جدواها في العديد من التجارب، إلا أنها محظوظة شرعاً، بل هي من أعظم المخالفات الشرعية، والكوارث التي يمكن أن تحل ببلاد المسلمين، وذلك لما يلي:

**أ / جلب الحرب والخراب لبلاد المسلمين**، مخالفة للأمر الشرعي الصريح الواضح بالدفاع عن بلاد المسلمين، وتجنيبها الأعداء، وقد بذل النبي للدفاع عن المدينة جهده تارة بالخروج للقتال، وتارة بحفر الخندق، وتارة بعقد الهدن والمصالحات، فاستجلاب الكفار يتضمن تسليطهم على رقاب المسلمين بالقتل، وعلى أموالهم بالنهب، وعلى أعراضهم بالهتك، وعلى بلادهم بالتدمير، ثم تكون المعركة أكبر من أولئك الأغرار فينهازون إلى الجبال والكهوف أو يهربون إلى بلاد أخرى، ويتركون المسلمين لمصيرهم! مع سلامٍ بلاد الكفار من كوارث هذه الحروب.

#### ب / مخالفة الأمر النبوي في عدم استجلاب الحرب ودفعها:

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(أيها الناس، لا تتمنوا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموه فاصبروا)** رواه البخاري، ومسلم.

قال المازري في "المعلم بفوائد مسلم": "المراد بهذا أي لا تستهينوا بالعدو فتتركوا الحذر والتحفظ على أنفسكم وعلى المسلمين، أو يكون لا تتمنوا لقاءه على حالة يشك في غلبه لكم، أو يخاف منه أن يستبيح الحريم، أو يذهب الأنفس والأموال أو يدرك منه ضرر".

- وقال صلى الله عليه وسلم: **(لا ينبغي لمؤمنٍ أنْ يذلْ نفسه، قالوا : وكيف يذلْ نفسه؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يطيق)** أخرجه الترمذى، وغيره.

وليس هناك أعظم من تعريض البلاد بأهلها، ودينه، وأخلاقها، وخيراتها للعدو المحتل الغاصب، كيف وقد عدّت أزمنة الاحتلال الصليبي لبلاد المسلمين، ثم الاستعمار الحديث من أعظم الбلايا التي نزلت بال المسلمين؟ وإذا كانت هذه الجماعات تشدد على أن إعانة الكافر على المسلم بأي إعانة كفر أكبر مخرج من الملة، فكيف بتسليط الكفار على المسلمين، وتمكينهم من أرضهم، وتعريضهم للقتل، وانتهاك الأعراض، وضياع الثروات، وتغيير هوية البلاد؟ لا شك أن ذلك أشدّ من مجرد إعانة الكافر على المسلمين!

وبالنظر لكل ما سبق فإنه لا يسع إلا الأخذ بما قررته الأصول العامة في الشريعة الإسلامية من (درء المفاسد مقدمً على جلب المصالح) على فرض أنَّ في هذه العمليات مصالح، وبما قرر أنه "ليس كُلُّ سببٍ نال به الإنسان حاجته يكون مشروعًا ولا مباحًا، وإنما يكون مشروعًا إذا غلت مصلحته على مفسدته مما أُذِنَ فيه الشرع".

ولو لم يكن في هذه العمليات إلا عدم الاحتراز من استهداف من لا يجوز قتله، فهي محرمة لدخولها في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَشَّ مِنْ مُؤْمِنَاهَا، وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا؛ فَلَيْسَ مِنِي) رواه مسلم.

بالإضافة إلى أنَّ فيها انتهاكًا لممتلكات محترمة شرعاً -كلياً أو جزئياً- تعود لمعصومين، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَغْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) متفق عليه.

\* \* \*

### اجتهادٌ وتجربة!

على الرغم من وضوح الحكم الشرعي في هذه المسألة، وتكرر فشلها مراتٍ ومرات، وترتبط الكثير من الضحايا والخراب في بلاد المسلمين عبر عشرات السنين، إلا أن المصيبة أن تعتبر هذه الجرائم من قبيل الاجتهد في الجهاد الذي ينال فاعله الأجر، ولا يحق لأحد نقده أو الاعتراض عليه لأنَّه مجاهد مجتهد قد أدى ما عليه.

قال الطواهري معلقاً على الانتقادات التي توجه لأمثال هذه العمليات وأضرارها: "ونحن في جماعة قاعدة الجهاد لا نهدف للقتال الداخلي. نحن نهدف لطرد الغزاة من بلاد المسلمين وإقامة الدولة المسلمة، وخطتنا العملية -حسب ما أردنا إليه اجتهادنا- قد أعلنا عنها مراراً وتكراراً:

(أ) ضرب الأهداف الصليبية والصهيونية.

(ب) السعي الجاد لتغيير هذه الأنظمة الفاسدة وإقامة النظام الإسلامي".

ومن أمثلة الاجتهدات الخاطئة التي كلفت الأمة الكثير:

1 / أنه وبعد سنوات من العمليات التي أرهقت المجتمع المصري وأفسدت فيه، خرج العديد من قادات جماعات (الجهاد) إلى أفغانستان وغيرها بعد فشل التجربة، وتراجع آخرون في السجن بما عرف باسم المراجعات.

2 / تراجع عمر محمد عثمان (أبو قتادة) عن تأييد الجماعة الإسلامية في الجزائر (الجياد) بعد أن ظهر للعالم إجرامها، واستغلال النظام لها بالاختراق، وتنفيذ أعمال وحشية في حق المعارضين لها من الصنف الإسلامي عموماً.

3 / خروج (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب) من السعودية بعد سنوات ثقيلة من الدمار والقتل، وإغلاق باب التجربة والانتقال إلى اليمن.

وهكذا أصبحت الشعوب الإسلامية ودينهَا وديانها وببلادها ساحة تجارب لمشاريع فاشلة، دفعت الأمة لها ثمناً باهظاً وما زالت.

نسأل الله تعالى أن ينجينا من الفتنة،

والحمد لله رب العالمين

إنَّما يقرأ أيضاً:

مفاهيم لترشيد الجهاد 1

مفاهيم لترشيد الجهاد 2

-----  
1) ثم سحب تأييده من هذه الجماعة لما ظهر إيفالها في الدماء، وارتكاب الجرائم الفظيعة، وانتقاد كثير من طلبة العلم والمجاهدين لهذه الفتوى، وقال بعد ذلك بسنوات في برنامج "أكثر من رأي" في حلقة (الأفغان بين العرب بين الأمس واليوم) بتاريخ 3/6/2004: "ووجدت واقع لمثل هذه الأنظمة الطاغوتية بقتل أطفال ونساء الإخوة والتلاعب بهن في أقبية السجون وفي أقبية مراكز الأمن، فكان السؤال: إنه لا يمكن إيقاف هذا الإجرام المتتمثل بهؤلاء العسكر وهؤلاء الجند إلا بأن نهددهم بقتل أطفالهم وقتل نسائهم، إذا لم يكن إلا هذه الوسيلة فما زلت أقول إلى يومي أنها وسيلة مشروعة تحت باب درء المصيبة الواقعة على المجاهدين".

نور سوريا

المصادر: